

## الفصل العاشر

### أحوال قطر وأهلها وأوضاع الخليج

يتناول هذا الفصل أحوال قطر وأهلها وأوضاع الخليج خلال الفترة من ١٩٦٦-١٩٧١، ويتضمن ثلاثة أقسام: ١- تصاعد عائدات النفط وقلة التأثير. ٢- إضعاف المجتمع وهيمنة السلطة. ٣- محاولات الوحدة في ضوء الانسحاب البريطاني.

### تصاعد عائدات النفط وقلة التأثير

شهدت قطر تصاعد إيرادات النفط منذ عام ١٩٦٦، نتيجة نمو صادرات شركة شل من الحقول البحرية. ارتفعت عائدات الدولة من النفط من ٣٢٧ مليون ريال عام ١٩٦٣ إلى ٤٣٦ مليون ريال في عام ١٩٦٦ واستمر تصاعدها لتبلغ ٥٨١ مليون ريال عام ١٩٧٠ منها ٢٥٦ مليون ريال من صادرات شركة شل (١).

وكان ينتظر أن تضاف كل عائدات الحكومة من صادرات شركة شل الى ميزانية الحكومة وتخصص كل إيراداتها للإدارة العامة ومشروعات البنية التحتية والاستثمار في الداخل، دون أن يكون لأفراد الأسرة الحاكمة فيها حصة تضاف إلى مخصصاتهم الجارية سنويا من عائدات شركة نفط قطر. وذلك من أجل معالجة آثار الازمة الخانقة - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - التي واجهتها قطر منذ عام ١٩٦٠، عندما بلغت مخصصات الاسرة الحاكمة ٥٠ % من عائدات النفط.

ولكن الحكومة - مع الأسف - لم تستفد من الفرصة ولم توجه زيادة عائدات النفط نحو تحسين مستوى معيشة الأغلبية العظمى من القطريين وترقية الخدمات العامة وتوفير فرص عمل مناسبة، بقدر اهتمامها بكسب رضا أفراد الأسرة.

ويبدو أن الحكومة لم يكن في وارد نيتها مراجعة سياسة تخصيص عائدات النفط، وليس لديها سياسة تحد من نمو مخصصات الاسرة. كما أن الحكومة لم تنفذ خطة للتنمية تستثمر العائدات النفطية الإضافية، ولا أتاحت فرصة مشاركة سياسية يعبر من خلالها الشعب عن تفضيلاته ويدافع عن مصالحه.

وبالرغم من الشعارات الرنانة التي جاء بها النظام الاساسي المؤقت في عام ١٩٧٠، لم يُخضع المال العام للرقابة والشفافية بما يساعد على كبح أعباء مخصصات أفراد الاسرة ووقف تزايد المبالغ المخصصة لهم. تلك المخصصات المستفزة للقطريين والتي كانت سبب تدميرهم وكان يجب إعادة النظر فيها من حيث المبدأ، وتخفيضها تدريجيا من حيث الحجم بما يحقق المساواة بين المواطنين ويصون حرمة المال العام، و يحقق العدالة ويزيل التمييز غير المبرر بين المواطنين والذي كان أحد دوافع قيام حركة ١٩٦٣ في قطر.

ولعل مبدأ تخصيص رواتب وتوفير خدمات عامة مجانية وامتيازات وعطايا وهبات من المال العام لأفراد الاسرة الحاكمة في الخليج العربي كان خطأ تاريخيا يتطلب إعادة النظر في ذلك الوقت، كما ينبغي التخلص منه في الوقت الحاضر. فتلك المخصصات لا تتسق مع مبدأ المساواة ولا مع العدل والإنصاف ولا تتفق أيضا مع نظام الحكم الديمقراطي، الذي تصف به دولة قطر نظامها منذ عام ١٩٧٠، عندما صدر النظام الاساسي المؤقت.

وإذا كانت سلطات الحماية البريطانية في امارات الخليج قد أجازت لنفسها دون وجه حق، السماح بتخصيص ربع دخل النفط للحاكم في البحرين والكويت ومن ثم في قطر، فإن أول ما نظمته كل

من دستور الكويت لعام ١٩٦٣ ودستور البحرين لسنة ١٩٧٢ حتى تاريخ تعطيله عام ١٩٧٥، هو الفصل بين المال العام والمال الخاص حيث خصص الدستور للحاكم في كل من البلدين مبالغ محددة مقطوعة سنوية ثابتة، ليس لها علاقة بعائدات النفط وليست نسبة منها. كما الغى كل من الدستورين علاوات وبقية مخصصات أفراد الاسرة الحاكمة من الميزانية العامة في البلدين، إن وجدت.

من هنا كان يجب على الأقل أن يوضع حد لنمو مخصصات الاسرة الحاكمة في قطر عندما سنحت الفرصة. وذلك من أجل الاستجابة للمطالب العادلة لعريضة لجنة الاتحاد الوطني، وحتى يمكن التمهيد لإقامة دولة عصرية نظام الحكم فيها ديمقراطي يركز على مبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات.

ويلاحظ أن الحكومة نتيجة لتلك المخصصات وأمثالها من النفقات السرية، لم تستجب لمطلب نشر الميزانية العامة و حسابها الختامي لتبين للشعب والرأي العام مصادر الإيرادات العامة وأوجه تخصيصها، والذي كان أيضا أحد مطالب عريضة لجنة الاتحاد الوطني في عام ١٩٦٣.

ومما يؤسف له حقا أن حكومة قطر مازالت سائرة على نفس التقليد في عام ٢٠١٤، فهي لا تنشر الميزانية العامة كاملة ولا تنشر الحسابات الختامية لإيرادات الدولة وأوجه صرفها أو التصرف بها من خارج الميزانية، ولا تعرضها أو تسمح حتى لمجلس الشورى في الوقت الحاضر بالإطلاع عليها (٢)

\*\*\*\*\*

ويتضح من نتائج رسالتي لنيل الدكتوراه التي انتهيت من كتابتها عام ١٩٧٤ أن الحكومة في الفترة من ١٩٦٦-١٩٧٠ قد خصصت مبالغ كبيرة ومتصاعدة من الميزانية العامة لأفراد الأسرة بالرغم من اقتصار مخصصات الحاكم نفسه على ربح عائدات الدولة من شركة نفط قطر فقط والتي لم يزد حجمها تقريبا.

ولو أن الحكومة قد طبقت نفس المبدأ على مخصصات بقية الاسرة الحاكمة مثلما طبقته على الحاكم وجمدت مخصصات الاسرة الحاكمة عند مستوى المبلغ المطلق الذي كان يخصص لها من عائدات شركة نفط قطر في عام ١٩٦٣، لتمكنت من توفير أموال عامة طائلة يمكن توجيهها الى مشروعات البنية الأساسية والاستثمار.

لذلك تزايدت المبالغ المخصصة مباشرة للأسرة حتى بلغت ١٨٢ مليون ريال في عام ١٩٧٠ بعد أن كانت في عام ١٩٥٥ تحت إدارة المستشار الانجليزي تبلغ ما يعادل حوالي ٥٠ مليون ريال (٣). هذا بينما كان المخصص لمشروعات البنية التحتية والنفقات الرأسمالية في عام ١٩٧٠ لم يتعد ١١٤ مليون ريال فقط متضمنة تكاليف مشروع ميناء الدوحة والمطار (٤). كما بلغ المتوسط السنوي للنفقات العامة على الخدمات الاجتماعية التي تشمل التعليم والصحة والإسكان والشئون الاجتماعية ٦٦ مليون ريال سنويا في الفترة من ١٩٦٦-١٩٧٠ (٥).

وبذلك انعكست سياسة الحكومة وخياراتها في تخصيص عائدات النفط، سلبا على مستويات معيشة السكان ونوعية حياتهم نتيجة شح المخصص لإقامة المشروعات والاستثمارية وتشديد البنية التحتية من محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه وبناء المدارس والمستشفيات وشق الطرق وصيانة الموجود

منها، فضلا عن قلة المرصود للتعليم والصحة والإسكان والمخصص للمحافظة على مستوى معيشة محدودي الدخل ومنهم معظم القطريين.

\*\*\*\*\*

وقد شهدت شخصيا صعوبة الحصول على الماء وكيف يقضي والدي مع جارنا احمد الهيل ساعات آخر الليل ينتظرون جريان الماء في الشبكة حتى يتمكنوا بواسطة مضخة المياه (الدينمو) من سحب ما تيسر لتلبية احتياجات منزليهما من الماء الذي ينقطع من الشبكة طيلة النهار. وكذلك عانى أهل قطر خلال تلك الفترة من انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة أيام الصيف.

كما عانوا من تردي الطرق وبالأخص طريق الشمال وطريق دخان وطريق مسيعيد وسلوى، الذين حصدوا أرواحاً عزيزة غالبية بسبب رداءة الطرق وضيقها وعدم اكتمالها في بعض المناطق، مما أدى إلى أن يهجر أهل شمال قطر قراهم حتى أصبحت أطلالاً وخرائب تبكي عصرا كانت فيه عامرة بأهلها. وذلك نتيجة لعدم قيام الحكومة بمشاريع تنموية في تلك المناطق ومنها تحسين الطرق وتوفير الكهرباء والماء والخدمات الصحية وبناء المدارس والمراكز الصحية وإقامة مشروعات اقتصادية توفر فرص عمل منتجة لهم في مناطقهم.

لقد كانت فرص العمل المناسبة للقطريين بشكل عام قليلة خلال الفترة من ١٩٦٦ - ١٩٧١، وكانت هناك بطالة ملحوظة بالنسبة للرجال أما النساء القطريات في ذلك الوقت فلم تتح لهن فرص العمل ولم يلتحق منهن بالعمل إلا عدد ضئيل، لتأخر تعليم البنات في قطر عدة سنوات مقارنة بتعليم البنين.

ويعود شح فرص العمل إلى تراجع نشاطات شركات النفط التي أصبحت أقل حاجة لتوظيف القطريين بل جرى تسريح الكثيرين منهم، خاصة بعد أن حولت شركات النفط بعض نشاطاتها إلى مقاولين من الباطن عندما ضعفت الحركة العمالية في شركات النفط. وليس بإمكان الحكومة توفير وظائف جديدة للقطريين تكفي حاجتهم. وفيما عدا شركة قطر للأسمدة البتر وكيمياوية (كافكو) في مسيعيد التي وظفت حوالي مائة من القطريين وقبلها شركة قطر للاسمنت في أم باب، فإن قطر لم تشهد جهودا تذكر لإقامة مشروعات إنتاجية و توفير فرص عمل مناسبة لقوة العمل القطرية النامية خلال هذه الفترة.

من هنا عمل القطريون في كل المهن المتاحة ومنها العمل في الوظائف الدنيا في الحكومة، أو انضموا الى صغار المتعهدين وسائقي التاكسي والشاحنات، بعضهم يملك السيارة التي يعمل عليها وبعضهم يعمل عليها بأجر. هذا بينما أضطر عدد كبير من المسرحين من شركات النفط إلى العيش على مدخراتهم من تعويض التقاعد المبكر في انتظار فرصة عمل مناسبة.

\*\*\*\*\*

انعكس شح المخصص للإدارات الحكومية أيضا، على الخدمات الاجتماعية بشكل عام ومنها الخدمات الصحية داخل قطر ولم يتم بناء أي مستشفى عام بعد مستشفى الرميلة ومستشفى النساء اللذين تم افتتاحهما حوالي عام ١٩٥٦ إلا بعد حوالي عشرين سنة عندما افتتح مستشفى حمد. هذا بالرغم من تضاعف عدد السكان خلال تلك الفترة.

وجدير بالذكر أن جزءا كبيرا من ميزانية الصحة أنفقت على ما سمي العلاج بالخارج، عوضا عن تطوير الخدمات وتشبيد المنشآت الصحية في الداخل، مما أدى إلى تردي الخدمات الصحية. والعلاج في الخارج في الغالب، ليس علاجاً للحالات المستعصية بقدر ما هو منحة للموالين من أجل السفر خاصة في موسم الصيف. ولذلك تنافست مراكز القوى في الاسرة الحاكمة على وزارة الصحة لتستخدمها في العلاقات العامة.

أما قطاع التعليم فقد شهد توسعا كيميا ولم يتطور نوعيا حتى تم التخلص مؤخرا من وزارة التربية والتعليم ونظام التعليم الوطني بحجة عدم قابليتهما للإصلاح.

\*\*\*\*\*

تزايد حجم الطلاب خلال الفترة من ١٩٦٦-١٩٧١. كما ازداد عدد المبعوثين القطريين للدراسة الجامعية في الخارج وارتفع عدد الخريجين من الجامعات. ولكن إدارة التعليم عانت من جمود قياداتها في عهد كمال ناجي الذي عين مديرا للمعارف في عام ١٩٦٤، فسيّر وزارة المعارف ولم يطورها. وذلك بعد أن شهد التعليم دورانا سريعا في منصب مدير المعارف اعتبارا من عام ١٩٥٧ عندما تولى عبد الله عبد الدائم إدارة المعارف تلاه عبد الرحمن سمرة ثم مصطفى الدباغ وأخيرا عبد الرحمن عطبة في العام الدراسي ١٩٦٣/١٩٦٤.

وربما كان السبب في استمرار كمال ناجي كل تلك السنوات الطويلة في منصب مدير المعارف - أكثر من عقدين من الزمن -، يعود إلى إدارته للتعليم بأسلوب التسيير وبقاء الحال على ما هو عليه دون إصلاح تربوي يذكر، بل مزيدا من التوجهات المحلية المحافظة. ينتظر التوجيه الشخصي المباشر دون مبادرات مهنية أو إدارية تلبى احتياجات نظام التعليم المتزايدة والمتطورة.

ألغي خلال هذه الفترة منهج الوحدة الثقافية لما له من بعد عربي و لما فيه من روح علمية تقدمية، وتم استبداله بمنهج محلي محافظ متردد يعتمد على الكتب المؤلفة محليا من مؤلفين غير مختصين ولا مؤهلين، أغلبهم من كبار موظفي الوزارة. وبذلك أصبح التعليم في قطر نمودجا للتلقين والحرص الشديد على عدم الخروج عن النص والتعليمات العليا. الأمر الذي أدى إلى تخلف العملية التعليمية عن المستوى والروح التي شهدتها في السنوات القليلة السابقة، وعدم مجاراتها لمنطق عملية التعلم ذاتها أو اتباعها ألقول المأثور " علموا اولادكم لزمان غير زمانكم ".

تركز اهتمام وزارة التربية والتعليم على احتواء الطلب كيميا على التعليم وتزايد عدد طلاب وطالبات كافة مراحل التعليم. وقد تم استيعاب كل من هو في سن التعليم من القطريين والعرب الراغبين وبقية الوافدين في المدارس الحكومية. هذا بالرغم من أزمة المدارس والصفوف والتجهيزات المدرسية نتيجة شح الموارد المتاحة للتعليم. فتضاعف عدد الطلاب في الصف واستؤجرت منازل قديمة غير مهيأة ولا مجهزة لتكون مدارس، وأثر ضغط الميزانية على رواتب وعلاوات المعلمين العرب الذين كان نظام التعليم يعتمد عليهم في ذلك الوقت، مما أدى إلى تدني الروح المعنوية لهيئة التدريس.

كما تولت وزارة التربية والتعليم أيضا مهمة التدريب المهني لتأهيل القطريين المتسربين من المدارس الى سوق العمل. فأشرفت على مركز التدريب المهني ومعهد الادارة. واهتمت بتفريع محدود للتعليم الاعدادي والثانوي لتخفيف الضغط على البعثات الجامعية في الخارج، إضافة الى توفير فرص

عمل للقطريين الذين لا يحملون سوى المؤهل الثانوي. وكذلك قامت الوزارة بإدارة مدرسة الصناعة وأنشأت مدرسة التجارة ومدرسة المعلمين ثم مدرسة المعلمات في محاولة لتفريع التعليم الثانوي.

\*\*\*\*\*

شهدت تلك الفترة تخرج أوئل القطريين من الجامعات في عام ١٩٦٦، ومن ثم تزايد عدد الخريجين سنويا ليبلغ العشرات سنويا في عام ١٩٧١.

كما شهدت تلك الفترة تزايد عدد المبعوثين القطريين الى الجامعات في الخارج وتنوع بلدان دراساتهم. استمرت مصر في استقطاب الطلاب القطريين وأضيف إليها العراق ولبنان والكويت، فضلا عن تزايد البعثات الى الولايات المتحدة.

ولا يفوتني أن أذكر أن الطلاب القطريين في الجامعات في تلك الفترة كان وعيهم قد نمت وتشكل في أيام المد القومي العربي والروح الوطنية التي عبرت عنها حركة ١٩٦٣، وكانت أغليبيتهم العظمى ممن خبروا شظف العيش في فترة كان قلة من القطريين يعيشون في رفاهية وتبذير.

وعندما سافر الطلاب القطريون الى الخارج من أجل الالتحاق بالجامعات وجدوا أنفسهم في جو من الحرية النسبية سمح لهم بالاندماج مع بقية الطلاب العرب. الأمر الذي أتاح لكثير منهم فرصة تنمية فكرهم السياسي والانتماء إلى حركات طلابية وسياسية، اكتسبوا من خلالها وعيا وطنيا واجتماعيا وتطلعا للإصلاح في قطر بعد عودتهم.

وقد تجسدت تلك الروح الوطنية في سلوك عدد كبير من الكوادر القطرية التي عملت في الحكومة وقطاع النفط وعدد من الهيئات والمؤسسات والشركات المساهمة القطرية، قبل أن تقتلع - مع الأسف- سياسة الاستغناء عن خدمات عدد كبير من القطريين وتحويلهم على البند المركزي و اجراء " روح بيتكم وخذ راتبك"، كوادر قطرية واعدة من الخدمة العامة وتحويلهم إلى متقاعدین مبكرين في أوج فترة عطائهم وحاجة البلد الى خبراتهم.

### أضعاف المجتمع وهيمنة السلطة

إن المتابع للعلاقة بين السلطة والمجتمع يلاحظ تراجع تأثير المجتمع القطري تدريجياً. ويعزى ذلك إلى توجهات وسياسات حكومية أضعفت المجتمع القطري، منها أنكار السلطة لدور عائلات قطر وقبائلها في تأسيس قطر الحديثه، ومن ثم انسداد قنوات التواصل التقليدية التي اتصفت في الماضي بالصراحة والصدق بين أهل قطر، فضلاً عن الإجراءات الأمنية المشددة تجاه أي تعبير حر فردي أو جماعي أو تحرك شعبي أو عمالي، خاصة منذ أن أجهضت السلطة حركة ١٩٦٣.

وقد أثر ذلك التراجع لدور المجتمع على نمو إرادة الشعب القطري الناشئ وأضعف قدرته على المطالبة بالمشاركة في الشأن العام، والدفاع عن حقوقه وتحقيق المستوى المعيشي الذي كانت تسمح به موارد قطر في تلك الفترة، بعد أن بدأت شركة شل تصدير النفط من الحقول البحرية.

تباطأت الحكومة في القيام بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأتها بعد حركة ١٩٦٣، وتراجعت عن وعودها السياسية المتواضعة رداً على عريضة لجنة الاتحاد الوطني، وأبرزها "إنشاء مجلس استشاري أعلى يمثل أهل الرأي في البلاد" (٦) واكتفت السلطة بعد أن أستتب لها الأمر، بتشكيل مجلس شوري من خمسة عشر عضواً من الأسرة الحاكمة، ولكنها لم تفعله أيضاً بالرغم من ذلك. ولم تنشئ الحكومة أيضاً المجلس البلدي الذي وعدت به.

و في عام ١٩٧٠ صدر "النظام الأساسي المؤقت"، ضمن متطلبات بريطانيا لحصول قطر على الاستقلال واستعداداً له دون أن يوضع موضع التنفيذ، وتبعته الحكومة بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٠ بتنظيم الانتخابات العامة لمجلس الشورى في قطر والتي لم يتم إجراؤها أو إجراء أي انتخابات غيرها لمجلس شوري حتى الوقت الحاضر. هذا بالرغم من حرص كل من نظام الحكم المؤقت لعام ١٩٧٠ ونظام الحكم المؤقت المعدل لعام ١٩٧٢ و دستور قطر الدائم لعام ٢٠٠٤ أيضاً، على النص بأن نظام الحكم في قطر "ديمقراطي".

وجدير بالذكر أن حكومة قطر قد ألزمت نفسها وفق "بيان إيضاحي لمنهاج العمل الشامل لتقدم البلاد" (٧)، بأجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وذلك رداً غير مباشر على مطالب عريضة لجنة الاتحاد الوطني، ولكنها قامت فقط ببعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المتواضعة - ربما حتى عام ١٩٦٥ -، ولم تجر أي إصلاحات سياسية تذكر.

ولعل أهم أسباب تراجع السلطة عن وعودها بالعمل الشامل على تقدم البلاد، يعود إلى إضعاف الحركة العمالية التي كانت في مقدمة الحركة الوطنية قبل ١٩٦٣. وكذلك تنكر السلطة للعلاقات التقليدية مع قبائل قطر وعائلات الذين هم شركاء في تكوين قطر الحديثة، وذلك عندما اعتقلت وأبعدت عدداً من أفراد تلك العائلات في سياق قمع حركة ١٩٦٣.

هذا إضافة الى التسوية التي وحدث أطراف العائلة الحاكمة في عام ١٩٦٠ في ضوء مساندة سلطات الحماية البريطانية للتسوية وضمان تنفيذها. فضلا عن ارتفاع نسبة الوافدين في السكان وكثرة المجنسين، مما أضعف التماسك بين أفراد المجتمع القطري التقليدي وجماعته.

هذه كلها أسباب ساهمت في إضعاف المجتمع القطري وتراجع الحركة الوطنية، ومكنت للمزيد من هيمنة السلطة منذ عام ١٩٦٥ بعد وفاة حمد العطية في السجن وإبعاد ناصر المسند. وبالتالي طويت صفحة حركة ١٩٦٣ وتم تجاهل مطالبها.

وان كان مجال هذه المذكرات لا يسمح برصد وتحليل وافيين لتلك الأسباب التي بعثرت تماسك المجتمع القطري وأضعفته وركزت قوة السلطة المطلقة وسهلت عليها الهيمنة، فإن تناول الحركة العمالية ودورها في الحركة الوطنية ببعض الرصد والتحليل، سوف يلقي الضوء على أحد الاسباب الهامة التي أدت إلى ضعف المجتمع القطري خلال الفترة التي يغطيها هذا الفصل.

\*\*\*\*\*

انطلقت الحركة العمالية في قطر من دخان وبقية مناطق عمليات شركة نفط قطر، منذ أواخر اربعينيات القرن العشرين وقبل إنتاج النفط في عام ١٩٤٩. نجحت إضرابات العمال بعد صعوبات وتضحيات تكبدوها، في سبيل تحقيق مطالبهم وتحسين ظروف عملهم. وذلك لما ادت إليه إضرابات عمال النفط القطريين من توقف لعمليات الاستكشاف والحفر والضخ في دخان، وتعطيل لتشييد البنية الاساسية اللازمة لتصدير النفط من مسعيد من مد الانابيب وبناء خزانات النفط وتجهيز مصب التصدير.

فقد كانت إضرابات العاملين القطريين لدى شركة نفط قطر مباشرة أو لدى المقاولين المتعاقدين معها، مصدر خسارة للشركة وللحاكم، كما كان تكرارها يؤخر استكمال متطلبات الانتاج والتصدير أو استمرار تدفق الصادرات فيما بعد، ويضر بالشركة ويحرم الحكومة من ريع النفط وعائداته التي تنتظرها بفارغ الصبر.

وجدير بالذكر أن تلك الإضرابات كانت تعبر عن تذمر العاملين القطريين ومقاومتهم لظلم الشركة وجهل مسؤوليها من الانجليز والهنود للحساسيات الدينية والاجتماعية ومنها المكانة الشخصية والعائلية عند أهل قطر الذين اضطرتهم الظروف المعيشية للعمل الشاق والمهين بالنسبة لهم، تحت أمره أجانب لدى شركة نفط قطر ومقاوليها من الباطن الذين لم يدخروا وسيلة لاستغلال العمال والضغط عليهم إلا وأتبعوها.

من هنا كانت إضرابات عمال شركة نفط قطر تعبر عن حاجات ضرورية متجددة لدى العمال، اعترفت الشركة بحقهم فيها بعد أن فشل اسلوب الترهيب والفصل من العمل الذي كان يدون في سجل المفصول احيان أنه ممنوع من العمل في الشركة لمدة ٢٠ أو ٣٠ سنة من باب العناد عند العمال والاستكبار والترهيب عند الشركة.

كما كان للحاكم مصلحة في استمرار العمل في شركة نفط قطر وكانت لديه أيضا بعض المراعاة والمدارة لعمال النفط وهم صفوة شباب قطر من مختلف المناطق والقبائل والعائلات، وأي أمر يمسهم ينعكس على مشاعر أهل قطر عامة. كما كان لسلطات الحماية دور في المتابعة وحث الشركة على حل المشاكل العمالية قبل ان تتطور.



ويشير السجل اليومي للمعتمد السياسي في قطر منذ عام ١٩٤٩ إلى الكثير من تلك الاضرابات والوساطة التي قام بها المعتمد والنصائح التي قدمها للشركة والخبراء في الشؤون العمالية الذين أستقدمهم. كما يشير إلى دور الحاكم في تسوية المشاكل وتسمية الممثلين الشخصيين له، المكلفين بحل مشاكل العمال ومن هؤلاء عبد الله بن محمد العطية الذي أعتقل وابعد عام ١٩٦٣ عندما أظهر حمية لأبن عمه المعتقل حمد العطية.

وجدير بالذكر أن أهمية دور الحركة العمالية قد زاد وتغير بعد عام ١٩٥٦ عندما التحمت الحركة العمالية بالحركة الوطنية المتأثرة بالمد القومي. وامتدت الحركة العمالية لاحقا الى العاملين في الحكومة وفي شركة شل قطر، حتى أصبحت الحركة العمالية هي المحرك الرئيسي للمطالب الوطنية العامة إلى جانب حماية مصالح العاملين في شركات النفط من خلال لجان العمال التي تعترف بها الحكومة وتتفاوض معها شركات النفط، باعتبارها ممثلة للعمال.

من هنا كانت هيبة الحركة العمالية والخشية من إعلان الاضراب العام الذي يوقف أنتاج وتصدير النفط، هي مصدر قوة حركة ١٩٦٣ قبل ان تجهض السلطة الحركة وتواجه الحراك العمالي والشعبي بشراسة غير معهودة.

\*\*\*\*\*

وإذا حللنا سبب ضعف الحركة العمالية بشكل عام وحركة عمال شركة نفط قطر بشكل خاص بعد إجهاض حركة ١٩٦٣، فأنا نجد عوامل موضوعية بدأت تنشأ منذ عام ١٩٥٨ وأدت إلى أضعاف الحركة العمالية في شركة نفط قطر خاصة.

واهم هذه العوامل يعود إلى استكمال شركة نفط قطر عمليات الاستكشاف والحفر وتشيد البنية الاساسية للتصدير وبلوغ انتاج الشركة أعلى مستوى له في عام ١٩٥٨. الأمر الذي جعل الشركة تبدأ في تخفيض قوة العمل لديها وتعرض برنامجا للتقاعد المبكر على قدماء العاملين ومنهم القيادات البارزة للحركة العمالية، مقابل راتب ثلاث سنوات من العمل. وقد كان العرض مناسباً للعاملين القدامى وفرصة لهم بأن يستقروا مع عائلاتهم وأن يبدؤوا نشاطاً آخر في الوقت المناسب.

كما أن هجرة المهاندة قد أدت إلى استقالة ١٧٠ موظفاً من العاملين في شركة نفط قطر الذين كانوا يقدرون بحوالي ألف عامل وموظف، هذا إضافة الى من استقال من بقية العاملين القدامى بعد حركة ١٩٦٣ وقبل ان تلغى الشركة نظام التقاعد المبكر والحصول على راتب ثلاث سنوات.

وفي تقديري أن عمال شركة نفط قطر قد خسروا تدريجياً، اغلبية العاملين الناشطين الذين كانوا عماد الحركة العمالية ولم تتم الاستعاضة عن اغلبهم بقطريين، بسبب انتهاء عمليات التنقيب والحفر وتشييد البنية الأساسية فضلا عن اعتماد الشركة على عمل مقاولين من الباطن.

وخلال تلك الفترة عملت الحكومة أيضا على تشجيع قدماء العاملين من ذوي النشاط العمالي على ترك الشركة والعمل لديها أو في الاعمال الحرة. كما انتبهت الحكومة لوجود ناشطين بين عمال شركة نفط قطر، فأبعدت بعضهم ومنهم المهندس عبد الرحمن النعيمي المعارض البحريني المعروف فيما بعد، الذي جاء من البحرين مع والده وسكنوا الريان . كما سجنتم صديقاً له من المهاندة اسمه احمد بن صالح المحري على ما أذكر، لأنني كنت على صلة بأقربائه عندما كان سجينا وتعرفت عليه بعد اطلاق

سراجه و كان يعمل في شركة شل، ولكن التعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرض له احمد في السجن جعله يبتعد ويتفرغ لعائلته التي عانت أثناء سجنه.

كل هذه العوامل الموضوعية المتتالية اضعفت القدرة التفاوضية لعمال شركة نפט قطر بعد أن كانوا في مقدمة حركة ١٩٦٣ التي برز فيها هتمي بن احمد وزملاؤه في لجنة العمال.

ونتيجة لغياب نظام قانوني فاعل لحماية الحركة العمالية، وبسبب إضعاف لجنة عمال شركة نפט قطر، لم يستطع عمال شركة شل تحمل العبء النقابي والوطني لوحدهم، فتراجعت الحركة العمالية ولم تحدث إضرابات كبيرة تذكر منذ عام ١٩٦٣. وقد برز ذلك التراجع عندما تعذر تلبية دعوة جبهة النضال الشعبي للإضراب العام الرمزي والسلمي في ٤ ديسمبر ١٩٦٥، على اثر وفاة حمد العطية في السجن بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٦٥ كما سبقت الإشارة.

### محاولات الوحدة في ضوء الانسحاب البريطاني

في بداية هذه الفترة شهدت قطر وبقية إمارات الخليج العربي انهيار الروبية الهندية وهي العملة الموحدة في إمارات الخليج العربي، معلنة بذلك نهاية علاقات إمارات الخليج العربي الاقتصادية بالهند البريطانية التي سادت لأكثر من قرن.

ارتبكت المعاملات واضطربت الاسعار وارتفعت تكاليف المعيشة، بسبب التوقف عن استخدام الروبية الهندية المتداولة في قطر وإمارات ساحل عمان، بعد ان تخلت عنها الكويت منذ استقلالها وتركها البحرين عندما أصدرت الدينار البحريني قبل ذلك بقليل.

كانت إمارات الخليج العربي قد اتفقت فيما بينها على انشاء عملة موحدة خاصة بها ووقعت على "اتفاقية نقد الخليج العربي" التي أقرتها قطر بموجب مرسوم بقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٥ لتحل مكان الروبية. ولكن حكومات المنطقة كعادتها ونتيجة للخلافات فيما بينها، تأخرت في تطبيق تلك الاتفاقية وإصدار العملة حتى فوجئت بأزمة التعامل بالروبية الهندية.

عندها اسرعت حكومات بقية الامارات التي لم تصدر عملة خاصة بها، لترتيب أمر النقد المتداول فيها واتخذت عملة البحرين عملة مؤقتة لها، بينما اتفقت حكومتي قطر ودبي على إصدار عملة موحدة "ريال قطر ودبي"، وأصدرت قطر مرسوماً بقانون رقم (٦) بالموافقة على اتفاقية نقد قطر ودبي.

ولكن الحكومتين لم تتمكنوا من إصدار العملة الورقية بريال قطر ودبي قبل حدوث أزمة الروبية الهندية، فاكتملت بإصدار العملة المعدنية واعتمدت قطر تداول الريال السعودي الذي صدر بخصوصه مرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٦ بشأن طرح بعض أوراق النقد السعودي للتداول في قطر لمدة ستة أشهر.

وقد أدى طرح الريال السعودي للتداول في قطر إلى ارتباك في المعاملات بسبب اختلاف قيمته عن كل من الروبية و ريال قطر ودبي المنتظر صدوره والذي كانت قيمته مساوية لقيمة الروبية قبل الازمة التي أدت إلى وقف التعامل بها، ومن ثم الحاجة لجدول تحويلات معقدة أدت إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات وزيادة أعباء المعيشة. وقد نتج عن ذلك تذمر واسع ترددت أصداؤه في المجالس واللقاءات الخاصة، دون أن يكون لدى اهل قطر وسيلة للتعبير عنه بحرية بشكل جماعي في تلك الفترة المتوترة أمنياً.

\*\*\*\*\*

وفي ١٦ يناير ١٩٦٨ جاء الحدث السياسي الاهم الذي شهده الخليج العربي في تلك الفترة، وذلك عندما أعلن هارولد ولسن رئيس الحكومة البريطانية في مجلس العموم، عزم بريطانيا الانسحاب من شرق السويس في نهاية عام ١٩٧١. وقد جاء إعلان بريطانيا عن عزمها على الانسحاب استجابة لحاجة بريطانيا وإدراكا منها لتراجع قدرتها على مواجهة حركات التحرر من الاستعمار التي برزت

في عدن والجنوب العربي ومنطقة عمان ووظفار، والتي تخشى بريطانيا امتدادها إلى إمارات الخليج العربي تحت تأثير المد القومي العربي. هذا إضافة الى عدم رغبة جزء كبير من الشعب البريطاني وقواه السياسية والنقابية في استمرار الإمبراطورية وتحمل تبعاتها.

وجدير بالملاحظة أن أوساطا في بريطانيا في الوقت الحاضر تبدي اسفها لذلك القرار وتأمل ان تعود قواعدها العسكرية في منطقة الخليج أسوة بالقواعد الامريكية والفرنسية التي ملأت الفراغ العسكري وتمتعت بالقدر الاكبر من المصالح الاقتصادية. وذلك بعد أن عجزت دول المنطقة عن مليء الفراغ العسكري بعد حوالي نصف قرن من محاولاتها الفاشلة.

وقد فوجئ حكام امارات الخليج العربي في ذلك الوقت بإعلان هارولد ولسن، وكأنه لم يكن في حساباتهم ان تتخلى بريطانيا عن استعمارهم. وقد صرح بعضهم باستعداده لتحمل نفقات الوجود البريطاني إلى حين تكون إماراتهم مستعدة للاستقلال، إذا ما كانت تكاليف الوجود لبريطاني وراء قرار الانسحاب. ولكن رد بريطانيا كان سلبيا أمام العرض السخي.

ومنذ اعلان بريطانيا قرار الانسحاب من شرق السويس تابعت، كما تابع المعنيون بالشأن العام في المنطقة، الأحداث وما صاحبها من تزايد القلق بين أهل المنطقة على عروبتها نتيجة طموح ايران في مليء الفراغ وقدرتها على ذلك. وقد لمست اتجاها لمساندة الكفاح المسلح في الجنوب العربي و في ظفار وعمان، عند بعض فصائل العمل القومي واليساري في الخليج. كما لاحظت استعدادا لمقاومة الاحتلال الإيراني المحتمل إن وقع لا قدر الله، لدى فصائل العمل الوطني في كل أمانة.

راقبت كما راقب غيري تحركات حكام الخليج دون ثقة كبيرة في امكانية اتفاهم على اقامة "اتحاد الإمارات العربية " الذي وقعوا اتفاهيته بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٦٨ بعد اربعين يوما من إعلان بريطانيا انسحابها من شرق السويس. وقد بدأت فعلا مباحكات الوفود وحيل كل منها تجاه الآخرين تطفو على السطح بعد فترة وجيزة من المجمات بينهم، معبرة عن منطق التمسك بالسلطة المطلقة لدى الحكام.

ولعل القاسم المشترك بين التحرك الرسمي نحو الاتحاد والشعور الشعبي في المنطقة بالخطر، كان التوجس من الخطر الايراني وأبعاده وظلاله المخيمة على المنطقة.

وبالنسبة للشعوب كان الشعور بخطر الهجرة الايرانية يتزايد منذ خمسينيات القرن العشرين ويشكل قاسما مشتركا بين القوى الوطنية في كل بلد من بلدان المنطقة ويوحد نضالها.

وبالنسبة للحكام اتضح الخطر الايراني الذي تجاهلوه بل شاركوا في تفاهمه بتسهيل هجرة الايرانيين، عندما أعلنت بريطانيا انسحابها ورفع حمايتها عنهم. حيث اتضح لهم أن إيران بحجم سكانها وقوتها العسكرية وبحكم وجود المهاجرين الايرانيين في المنطقة، طامعة وطامحة في سد الفراغ الذي سوف يتركه الانسحاب البريطاني.

وقد لخص رياض نجيب الريس في كتابه الهام "صراع الواحات والنفط"، الشعور العام في الخليج تجاه إيران قائلا، "الخطر الايراني وجود دائم مدعوم ومسلط على عروبة الخليج ودويلاته، يجب أن يحسب حسابه بدقة علمية متناهية، وإلا سقط سيف ديموقليس الايراني على رقاب أبناء الخليج وواجه العالم العربي فلسطين أخرى سنة ١٩٧١" (٨) .

\*\*\*\*\*

بدأت أولى تحركات الحكام بعد شهر من إعلان الانسحاب البريطاني في ١٨ فبراير عندما أعلن عن قيام اتحاد فدرالي بين أبو ظبي ودبي. وبعد عشرة أيام فقط وقع حكام امارات الخليج التسع في دبي على اتفاقية قيام "اتحاد الامارات العربية" (٩)، والتي كان توقيعها - على غير العادة - ممكنا نتيجة لصدمة الانسحاب والشعور بخطورة الفراغ الذي يخشى ان تملأه إيران .

ونتيجة لتفاؤل بعض المستشارين بعد اجتماع دبي ومنهم مواطنون من الخريجين الجدد الذين يحملون مشاعر وطنية وقومية، تم الترتيب لكتابة دستور لدولة عصرية اتحادية و كلف بصياغته عبد الرزاق السنهوري يساعده حسن الترابي من أجل تقديمه فيما بعد مع بقية الوثائق اللازمة للاجتماع الحكام.

ولكن بعد الاجتماع الثاني في الدوحة بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٦٨، والإطلاع على المبادئ الرئيسية في الدستور التي قدمها حسن الترابي بصفته مساعدا للسنهوري، اتضحت للحكام الإبعاد الدستورية التي يمكن أن يقود إليها قيام الاتحاد وفقا لاتفاقية دبي. وهنا "راحت النشوة وجاءت الفكرة" كما يقال.

شرع الحكام في إعادة التفكير فيما قد يعنيه قيام دولة عصرية موحدة من تأثير على السلطة المطلقة لكل منهم في امارته. وبدأت التكتيكات تعمل من أجل التملص من اتفاقية الاتحاد تدريجيا، دون أن يحسب الانسحاب على من يريد الانسحاب.

وكانت أول فرصة للتملص من اتفاقية دبي هي المشكلة التي نشأت بسبب وجوب انعقاد الاجتماع الثالث للحكام في البحرين، فقد تخوف الحكام من ردة فعل إيران على انعقاد الاجتماع الثالث في البحرين. هذا بالرغم من تصريح شاه ايران عند زيارته للهند في ديسمبر ١٩٦٨ "انه لن يستعمل القوة في ضم البحرين إلى بلاده وان الامر متروك لنوع من الاستفتاء" (١٠). وهذا يعني أن هناك تفاهات جرت بين الغرب والشاه وربما ضمت الهند لضخامة مصالحها في الخليج، لإيجاد مخرج دبلوماسي لمطالبة ايران بضم البحرين.

ولعل هذه التفاهات أيضا طمأنت البحرين تجاه المطالبة الايرانية بضمها، وأعدت الى حكومة البحرين فكرة إعلان استقلالها إن لم تحصل على مكانة متميزة في الاتحاد، بحكم أن مواطنيها يعادلون في عددهم مواطني كل بقية مواطني الامارات الثمان آن ذاك، وأنهم الأكثر تعليما وخبرة. ويأتي مؤيدا لنية انسحاب البحرين من الاتحاد، تصريح حاكم البحرين للأوسويتد برس في ٢٠/٣/١٩٦٩ "بأن بلاده ستعلن استقلالها من طرف واحد..." (١١) إذا لم تؤخذ متطلباتها في الحسبان، وذلك قبل أقل من شهرين من الاجتماع الثالث للحكام في الدوحة.

وبالرغم من إصرار البحرين على أن يعقد الاجتماع الثالث عندها وإلا فانها سوف تخرج من ألتحاد، إلا انها قبلت أن يعقد الاجتماع الثالث في الدوحة كي لا تظهر بمظهر المعرقل للاتحاد. وقد أنعقد الاجتماع الثالث للحكام في الدوحة بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٩ وفي النفوس ما فيها من نوايا ألتانسحاب.

انقسم الحكام إلى عدة معسكرات. البحرين غير مرغوب فيها من أغلب الامارات حفاظا على علاقة كل منها مع إيران. والبحرين بدورها لا تريد الانضمام الى الاتحاد ما لم تكن لها مكانة رئيسية

فيه، كأن تكون عاصمة للاتحاد أو أن يكون رئيس الاتحاد أو رئيس الوزراء من البحرين وأن يكون التمثيل في مجلس الشورى الاتحادي وفقا لنسبة مواطني كل امارة.

كما برز تقارب بين قطر ودبي ورأس الخيمة، دبي بحكم النسب بين الحكام ورأس الخيمة بحكم الميول الوهابية للامارتين. وبقيت ابو ظبي مع أغلب الامارات الصغيرة تفضل اقامة اتحاد يضم امارات ساحل عمان وقد يضم قطر، ولكن هذه المجموعة مترددة بشأن انضمام البحرين.

اختلف اجتماع الدوحة قبل أن يعقد على الامور المدرجة على جدول أعماله، فشكلت لجنة من البحرين وقطر وأبو ظبي ودبي للنظر في جدول الاعمال. وبعد استبعاد مناقشة دستور الاتحاد من جدول الاعمال، وإعفاء السنهوري والترابي من مهمة كتابة الدستور والاستغناء عن خدماتهما، تم الاتفاق على جدول الأعمال.

استمرت المباحثات والحيل التي تبطن أكثر مما تظهر، فيما تبقى من وقت الاجتماع (١٢). استبعدت أبو ظبي ان تغدو عاصمة الاتحاد في جزيرة لا يرتبط ترابها ببقية الامارات، مستبعدة بذلك ان تكون العاصمة في البحرين. وتمسكت البحرين بأن يكون رئيس وزراء الاتحاد متفرغاً، لضمان استبعاد تولى الشيخ خليفة بن حمد رئاسة مجلس وزراء الاتحاد لما تعلمه من تمسكه بمناصب رئيس الوزراء ووزير المالية في قطر. وتمسك وفد قطر أن تكون العاصمة في منطقة غير مسكونة، بين دبي و ابو ظبي تدعى وادي الموت. ورفضت الوفود بالإجماع فكرة انتخاب أعضاء مجلس الشورى.

طرحنا مسألة نسبة تمثيل كل امارة في مجلس الشورى مقابل إصرار البحرين على أن تكون النسبة على اساس عدد المواطنين. فردت عليها قطر على ما أذكر من متابعتي في ذلك الوقت بأنه لا بأس من ذلك ولكن في هذه الحالة تكون عضوية مجلس الشورى بالانتخاب، لمعرفة قطر بأن الانتخاب في البحرين سيأتي بالمعارضة. الامر الذي رفضته البحرين وبقية الامارات وارتاحت قطر لتخلصها من مبدأ التمثيل النسبي للشعوب ومن مبدأ انتخاب اعضاء مجلس الشورى في نفس الوقت.

في الاجتماع الثالث للاتحاد في الدوحة تبارى أعضاء الوفود في إظهار الحجج لتعجيز بعضهم بعضاً من أجل الخروج من اتفاقية دبي ووأد فكرة اتحاد الامارات العربية. وقد تتالت الاحداث لتثبت أن نهاية فكرة الاتحاد كانت في الاجتماع الثالث للحكام في الدوحة وما تبعها من إجراءات كان من نتائج ذلك الاجتماع.

ففي الاجتماع الرابع في أبو ظبي بتاريخ ١٠/٢١/١٩٦٩ والذي استمر لمدة ثلاثة أيام قضتها الوفود في مشاورات خارج قاعات الاجتماع، انفض الاجتماع دون توقيع بيان مشترك (١٣).

وبذلك طويت صفحة اتحاد الامارات العربية دون إصدار شهادة وفاة. وذهبت أذراج الرياح فكرة قيام دولة عربية في الخليج قادرة في إطار الامن القومي العربي، أن تملأ الفراغ الناشئ عن التجزئة التي كرسها وحماها الوجود البريطاني في الخليج ومن قام مقامه فيما بعد.

ولا أبالغ ان قلت انني وسائر المتابعين والمراقبين للصحة الوحيدة المفاجئة التي أصابت حكام الخليج، لم نفاعاً بتاتا بمصير فكرة الاتحاد بل كان ما حدث متوقعا لكل متابع عارف بالطبيعة الفردية لنظم الحكم في المنطقة وضخامة الامتيازات التي يتمتع بها كل منهم في امارته.

ولعل طبيعة نظم الحكم في المنطقة وتفضيل الحكام تواجد حماية اجنبية على قيام دولة عربية جديدة موحدة تضم دول الخليج العربية، قادرة على توفير الامن وقابلة لعملية التنمية المستدامة، لعل ذلك هو السبب لما وصلت إليه أيضا مسيرة مجلس التعاون اليوم من طريق مسدود حيث لم يؤد التعاون الى الوحدة كما جاء في النظام الاساسي لمجلس التعاون، لأن الوحدة تتطلب قيام دولة بالمعنى الحديث تؤسس على الديمقراطية ويكون الامن والتنمية من مقاصدها الرئيسية (١٤).

## إيضاحات

- ١- رسالتي لنيل الدكتوراه. ص ٢٩٨ الملحق ٣-٣ أنظر الرابط التالي:  
*link to Dr.Alkuwari PHD thesis : Oil Revenue of the Arabian Gulf impact on economic & Emirates :Pattrens of allocation development*
- ٢- علي خليفة الكواري ، حالة الديمقراطية في قطر ، انظر: العين بصيرة الطبعة الثانية ، بيروت ٢٠١٤. ص ١٢٤-١٢٦.
- ٣- رسالتي لنيل الدكتوراه.ص ٣١٦ ملحق ٦,٢,٥
- ٤- المصدر السابق. ص ١٥٨
- ٥- المصدر السابق. الملحق ٦-٢-١ صفحة ٣١٦
- ٦- إدارة الشؤون القانونية ، مجموعة قوانين قطر حتى ١٩٦٦ ، مطابع علي بن علي ، الدوحة ، دون تاريخ) صفحة ٦١٤-٦١٩.
- ٧- المصدر السابق. صفحة ٦١٤-٦١٩.
- ٨- رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط ، النهار للخدمات الصحفية ، بيروت ١٩٧٩. ص ١٠٤.
- ٩- المصدر السابق. ص ٢٥.
- ١٠- المصدر السابق. ص المصدر السابق، ص ٧٧.
- ١١- المصدر السابق. ص المصدر السابق، ص ١٠٨.
- ١٢- المصدر السابق. ص ٨٥-٩٧.
- ١٣- المصدر السابق. ص ١٣٠.
- ١٤- علي خليفة الكواري ، الديمقراطية طريق ألاتحاد والأمن والتنمية مقاصده، في: العين بصيرة ، طبعه ثانية، ٢٠١٤. ص ١٦١-١٦٧.